الباب الخامس

أزمة الغذاء

أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية

شاهد عام ٢٠٠٨ ارتفاعا كبيراً في أسعار المواد الغذائية، مما تسبب في أن بعض الناس في بعض الدول الفقيرة أصابتهم جائحة الجوع، حتى أنها أدت إلى سقوط الوزارة في تاهيتي وزاد عدد الناس في العالم الذين يتعرضون للجوع وقلة الغذاء حتى وصل عددهم إلى ٩٦٣ مليون نسمة خلال عام ٢٠٠٨ .

وترجع تلك الأزمة إلى زيادة إنتاج محاصيل الطاقة الحيوية من ضمنها مساحات كبيرة جدا تزرع في الولايات المتحدة وأوروبا والبرازيل للنباتات زيتية وقصب السكر يمكن استخدام منتجاتها لتشغيل السيارات والحافلات ,إنتاج الطاقة بذلك قلت محاصيل المواد الغذائية في العالم وارتفعت أسعارها بحيث لم تكن في متناول الكثيرين من فقراء أفريقيا وأسيا حاول برنامج الغذاء العالمي لفت نظر الحكومات و المستثمرين الذين يجنون أرباحا من محاصيل الطاقة الحيوية التي تنتج غذاءا إلى ضرورة الاهتمام أولا بالإنسان وغذائه ، وألا يكون السباق وراء الوقود الحيوي وما يأتي به من أرباح عاملا على ضياع فئات بشرية وفنائها .

إحدى مميزات وقود الكتلة الحيوية هو أنه غالبًا ما يكون منتجًا ثانويًا أو بقايا أو منتج من نفايات عمليات أخرى، مثل الزراعة أو تربية الماشية أو العمل في الغابات وذلك يعني نظريًا أنه لا يوجد تنافس بين إنتاج الغذاء وإنتاج الوقود، ولكن هذا ليس الحال دائماً .

إن الكتلة الحيوية هي المادة المشتقة من المتعضيات التي كانت حية إلى وقت قريب، وهي تتضمن النباتات والحيوانات ومنتجاتها الثانوية الروث ونفايات الحدائق وبقايا المحاصيل تعد جميعها مصادر للكتل الحيوية وهي مصدر طاقة متجدد يعتمد على دورة الكربون، على عكس الموارد الطبيعية الأخرى

مثل النفط والفحم والوقود النووي وتتضمن المصادر الأخرى روث الحيوانات، والذي يعد ملوثًا مستمرًا ولا يمكن تجنبه وينتج بشكل رئيسي عن الحيوانات التي يتم تربيتها في مزارع تربية الماشية الصناعية ذات الحجم الكبير .

هناك أيضًا منتجات زراعية يتم زراعتها خصيصاً لإنتاج الوقود الحيوي وهي تتضمن :الذرة وفول الصويا وإلى حد ما، على مستوى غير تجاري لإجراء الأبحاث، الصفصاف والثمام العصوي بشكل رئيسي في الولايات المتحدة؛ والسلجم والقمح والشمندر السكري والصفصاف ١٥٠٠٠ هكتار في السويد في أوروبا بشكل رئيسي؛ وقصب السكر في البرازيل ؛وزيت النخيل والحشيشة الفضية في جنوب شرق آسيا؛ والسورجم والكاسافا في الصين؛ والجاتروفا في الهند ولقد ثبتت فعالية القنب أيضاً في العمل كوقود حيوي يمكن استخدام المنتجات التي يمكن تحللها حيويًا والناتجة عن العمليات الصناعية أو الزراعية أو العمل في الغابات أو نفايات المنازل لإنتاج الوقود الحيوي، باستخدام، على سبيل المثال، الهضم اللاهوائي لإنتاج الغاز الحيوي والتغويز لإنتاج غاز التصنيع أو بواسطة الحرق المباشر تتضمن أمثلة المخلفات القابلة للتحلل الحيوي القش والخشب والروث وقشور الأرز ومياه الصرف الصحي والمخلفات الغذائية ومن ثم يمكن أن يساهم استخدام وقود الكتلة الحيوية في إدارة المخلفات وأيضًا توفير الوقود والمساعدة في إيقاف تغير المناخ أو إبطاؤه، ولكنه بمفرده لا يعد حلاً شاملاً لهذه المشكلات .

ومن الممكن تحويل الكتلة الحيوية إلى أشكال أخرى من أشكال الطاقة القابلة للاستخدام مثل غاز الميثان أو وقود النقل مثل الإيثانول أو الديزل الحيوي كما أن القمامة المتعفنة والنفايات الزراعية والبشرية جميعها تطلق غاز الميثان، والذي يطلق عليه أيضًا غاز مدافن القمامة أو الغاز الحيوي ويمكن تخمير المحاصيل مثل

الذرة وقصب السكر لإنتاج وقود النقل الإيثانول ويمكن إنتاج الديزل الحيوي، وهو أحد غازات النقل الأخرى، من بقايا المنتجات الغذائية مثل الزيوت النباتية والدهون الحيوانية ومازالت عملية تحويل الكتلة الحيوية إلى سائل والإيثانول السليولوزي محل البحث .

ولا شك أن الوقود الحيوي أحَدُ أهمِّ الأسباب التي تقفُ وراء ارتفاع أسعار الغذاء، لكنه بأيَّة حال من الأحوال ليس هو السبب الوحيد، خاصَّةً مع التَّقَاعُس الدولي في التعامل مع المشكلة، فكثيرة هي التصريحات واللِّقاءات والمؤتمرات الدوليَّة والإقليمية، التي بحثت في أسباب الظاهرة، دون التطرق إلى طرح برامج عمليَّة للخروج منها؛ لذا فإنَّنَا ما زلنا نرى مزيدًا من ارتفاع أسعار الموادِّ الغذائية يومًا بعد يوم، دون معرفة نهايةٍ لذلك .

بل إن الأمر الأكثر خطورةً في ذلك هو ما توَقَّعْته منظماتٌ دوْليَّة: أن يتواصل الارتفاع غَيْر المسبوق في أسعار الغذاء لمدة ١٠ سنوات أخرى، وأن تنال الأزمات المترتِّبة عليه الدولَ الغنيَّة إلى جانب الدول الفقيرة الأسرع تأثُّرًا، ممَّا ينذر بأن تتحول أزمة نقص الغذاء إلى أخطر أزْمَة يواجهها البشر في القرن ٢١، بحَسَبِ تقريرٍ نشرته مؤخَّرًا صحيفة ذي اندنبدنت البريطانية.

وأضافت الصحيفة أن تأثير الأزمة يزحف نَحْوَ العالم الغَنِيِّ أيضًا، فارتفاع أسعار الحبوب تسبب في ارتفاع كبير في تَكْلفَة الصناعات الغذائية التي تقوم عليها؛ مثل المكرونة في إيطاليا، وظهرت شكاوى في بريطانيا من ارتفاع أسعار الخبز، وفتحت أستراليا وفرنسا تحقيقاتٍ على مُستوًى رفيع في أسباب ارتفاع الأسعار، كما مارست ضُغوطًا على منتجي الغذاء والمتاجر الكبيرة من أجل تخفيضها.

وذكرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) أنَّ الأسعار قد تواصل ارتفاعها لمدة ١٠ سنوات على الأقل؛ وذلك بعد ارتفاع أسعار القمح في السوق العالمي بنسبة ١٣٠% العام الماضي، والأرز بنسبة ٧٤% في نفس الفترة، وهو ما أشْعَلَ أَزمَاتِ الغذاء في ٣٦ دولة.

ويُعَدُّ إنتاج الوقود الحيوي من الحبوب، وارتفاع تكاليف الوقود والأسمدة المستخدمة في إنتاج الغذاء، وتزايد عدد سكان العالم، إضافة إلى التغيُّرات المناخية – هي الأسباب الرئيسة لارتفاع أسعار الغذاء، حَسَبَ تأكيدات مارسيلو جيوجيل، مدير إدارة مكافحة الفَقْرِ التَّابِعَة للبنك الدولي.

وقد تضاعفت استثمارات الوقود الحيوي ثَمَانِيَ مرَّات في السنوات الثلاث الماضية؛ حيث شَهِدَتْ الساحة الاقتصادية شراكة بين عمالقة النفط والغلال والسيارات والهندسة الوراثيَّة؛ فَتَكَوَّنت سلسلة بحوث وإنتاج وتصنيع وتوزيع، لمنظومات الغذاء والوقود تحت سقف واحد.

ويتسبب استخدام الوقود الحيوي في أضرارٍ بيئيَّة هائلة، تَفُوقُ بكثير الانبعاثات الناتجة عن مصادر الطاقة التقليديَّة، ففي حين يُولِّد إنتاج الطن من زيت النخيل ٣٣ طنًا من ثاني أكسيد الكربون – عشرة أضعاف انبعاثات طنِّ البترول – تُولِّد الغابات المزالة لزراعة قصب السكر غازات احترار تزيد بـــ٥٠%، مقارنة بانبعاثات إنتاج نفس الكَمِّيَّة من البنزين التقليدي، وبينما ينتج فول الصويا ٤٠% من الوقود الحيوي للبرازيل، فإنه يتَسَبَّب بتدمير ٣٢٥ ألف هكتار من غابات الأمازون سنويًّا، وفقًا لتقديرات وكالة ناسا الأمريكية.

وقائع وأرقام حول أزمة الغذاء والوقود الحيوي

أمريكا والأزمة : في عام ١٩٧٤ قدم كيسنجر بصفته مستشار الامن القومي دراسة للرئيس الامريكي جيرالد فورد يقول فيها ان الزيادة السكانية في العالم تشكل خطراً على أمن الولايات المتحدة ومصالحها وفي عام ١٩٧٥ اعتمد الرئيس فورد هذه الدراسة كسياسة رسمية وطلب من مديروكالة المخابرات المركزية الأمريكية ووزارة المالية والدفاع والزراعة التعاون مع مستشاره لشؤون الأمن الوقومي لتنفيذ التوصيات التي وصلت إليها الدراسات والعمل على متابعتها بدقة .

دراسة كيسنجر استندت في الأساس الى دراسة بريطانية أعدتها اللجنة الملكية للسكان التي شكلها الملك جورج السادس عام ١٩٤٤ بهدف النظر في الاجراءات التي ينبغي اتخاذها لحماية مصالح بريطانيا في المستعمرات إذ أن هذه الزيادة إضافة إلى ميل المستعمرات للتصنيع سيؤثران إلى حد كبير في مصالح الدول الغربية وخصوصاً ما يتعلق بالناحيتين العسكرية والأمنية وتوصل كيسنجر في دراسته إلى النتائج نفسها، ركز بشكل خاص على ١٣ دولة للولايات المتحدة فيها مصالح سياسية واستراتيجية خاصة كما يقول هي المكسيك والبرازيل وكولومبيا في أمريكا الجنوبية وتركيا والهند وبنجلادش وباكستان وأندونيسيا وتايلند والفلبين في آسيا ونيجيريا ومصر وأثيوبيا في أفريقيا ويقول: ان الزيادة السكانية في هذه الدول مثيرة للقلق لأنها ستؤدي إلى زيادة قوة هذه الدول العسكرية والسياسية والاقتصادية بشكل يدفعها إلى السعي لزيادة نموها على المسرح الدولي خلال ربع القرن المقبل يقصد القرن الحادي والعشرين ويقترح كسنجر فرض سياسة تحديد النسل على السياسات الخاصة بهذه الدول ولكنه يتحدث أيضاً عن إجراءات أخرى من بينها تخفيض حجم المساعدات الغذائية للدول التي لا تلتزم بسياسة تحديد النسل ويتساءل

هل الولايات المتحدة على استعداد لانتهاج سياسة تقليل الواردات الغذائية في سد النقص في الداخل ويعود ليطرح بديلاً آخر عن تحديد النسل ,فزيادة السكان وتراجع الإنتاج المحلي من المواد الغذائية في الدول النامية سيؤدي إلى حدوث مجاعات تفتك بالسكان حيث تحدث في العالم مجاعة على مستوى كبير من النوع الذي لم يعرفه العالم منذ عقود طويلة والتي يظن لناس أنها انتهت إلى غير رجعة ولنتأمل ما حدث منذ تحويل هذه الدراسة إلى سياسة رسمية للولايات المتحدة أمريكا تطرح القمح في أسواق العالم بأسعار تقل بكثير عن تكاليف الإنتاج المحلي وبذلك هجر الفلاحون للزراعة، وشركات الأدوية تستأجر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وتتركها لنمو الأعشاب في صنع الأدوية وشركات الوجبات السريعة, والولايات المتحدة الأمريكية تستأجر مساحات واسعة من أراضي أمريكا الجنوبية الزراعية لتربية العجول ,وواضح أن كل هذه العناصر جزء من سياسة ممنهجة شريرة يطلق عليها الخبراء اسم صناعة الجوع وإزاء هذا الواقع لابد أن نقف عند مفردتين تعني الكثير بالنسبة للمحلل الاقتصادي غذاء فرانكشتاين والعبارة التي أطلقها ببلاغة جميلة هذا المسئول البارز في وزارة الزراعة الأمريكية على أزمة الغذاء العالمية الراهنة: مؤامرة سببها الجشع أو ما شئت فالأمر سيان لأنه يقود إلى محصلة واحدة، ثمة قوى عاتية تحرك وتفاقم أوتساهم في إطلاق أزمة الجوع العالمية... من هي هذه القوى..؟ ... اليابان وكوريا الجنوبية بدأتا للمرة الأولى بشراء الذرة المعدلة لإنتاج المشروبات الخفيفة والوجبات السريعة وأطعمة أخرى, وحتى في الاتحاد الأوروبي الذي كان المستورد للطعام البيو تكنلوجي الذي وصفه بأنه غذاء فرانكشتاين طالب العديد من المسئولين الحكوميين ورجال الأعمال بالإسراع في إجراءات لإلغاء كل القيود المكبلة لإنتاج واستيراد هذا الغذاء والشركات العملاقة بدأت تعمل منذ سنوات عدة على خطين الأول احتكار بيع كل

أنواع البذور في العالم والثاني نقل كل الزراعات على البذور الطبيعية والمجربة منذ آلاف السنين إلى مرحلة البذور المعدلة جينياً ولكن ما وجه الخطورة في هذه النقلة؟ إنها أوجه متعددة وليست وجهاً واحداً فالأطعمة الجينية لم تخضع للاختبارات الكافية ولم تبرأ بعد من تهمة التسبب في أمراض خطيرة كالسرطان والحساسية الحادة والبذور البيوتكنلوجية تتضمن جينات فيروسات معدلة وقد بدأت ملامح أزمة المجاعة التي ستترك آثارها الكارثية في العالم حينما صرح روبرت زوليك رئيس البنك الدولي مؤخراً أن تكلفة رغيف الخبز في العالم زادت إلى الضعف عن العام الماضي وأثرت بالتالي في جهود محاربة الفقر التي تضمنها أهداف للألفية الجديدة وكشفت الإحصاءات أن أسعار الغذاء قد ارتفعت في العالم بأسره بنسبة ٨٣% في السنوات الثلاث الأخيرة , وأن سعر القمح قد زاد بنسبة ١٢٠% وازاء هذا التطور الذي ينذر بشر مستطي رحذر البنك الدولي من انتشار المجاعات .

موقف الفاو :

ولم تقف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الفاو مكتوفة الأيدي بل حثت المزارعين والحكومات يوم ٢٤ أبريل ٢٠٠٨ على ضمان محصول جيد عام ٢٠٠٨ من أجل تخفيف أزمة الغذاء المتصاعدة في العالم وذلك في وقت ارتفعت فيه أسعار الأرز إلى مستوى قياسي جديد وألقت باللوم على عوامل مثل تنامي الطلب على الغذاء واستخدام محاصيل زراعية في إنتاج الوقود الحيوي وتراجع مخزون الغذاء العالمية إلى أدنى مستوياتها في ٢٥ عاماً والمضاربات في السوق في رفع أسعار مواد غذائية أساسية مثل القمح والذرة والأرز لمستويات قياسية وأدى ذلك إلى إثارة أعمال شغب في عدد من الدول الفقيرة وحذرت الفاو من أن ٣٧ دولة تواجه أزمة غذاء لكن مديرها العام جاك ضيوف قال إن الحلول متاحة

وقالت في بيان لها أن العالم يحتاج لخوض أهم معركة وهي ضمان إنجاح محصول عام ٢٠٠٨ الزراعي فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية في معظم آسيا ٦٨ بالمائة منذ بداية عام ٢٠٠٨ , وفي بورصة شيكاغو الزراعية صعدت عقود الأرز ٣ر٢ بالمائة اليوم إلى مستوى قياسي بلغ ٨٥ر٢٤ دولار لكل مائة رطل , وحظر البيان الهند وفيتنام ثاني وثالث أكبر مصدر للأرز في العالم على التوالي تصدير الأرز في محاولة لكبح جماح الأسعار المحلية وقال إن الوضع الذي نحن فيه الآن نتاج سياسات غير مناسبة انتهجت على مدى ٢٠ عاماً وأشار إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتج إلى حد كبير عن استعمال محاصيل زراعية في إنتاج الوقود الحيوي خاصة في الولايات المتحدة.

لقاء الأفارقة :

وزراء المالية الأفارقة عقدوا في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا اجتماعاً لبحث مشكلة ارتفاع أسعار الحبوب العالمية التي ستشكل خطراً كبيراً على التنمية والسلام والاستقرار في أفريقيا وتقوض الإنجازات التي حققتها الدول الأفريقية خلال السنوات الأخيرة في القضاء على الفقر, وذكر مؤخراً كل من دومنيك ستراوس كاهن المدير العام لصندوق النقد الدولي وروبيرت زوليك رئيس البنك الدولي أن الارتفاع المستمر لأسعار الحبوب في العالم قد عرقل بصورة كبيرة عمليات القضاء على الفقر في العالم وأن عددا كبيرا من الدول النامية خاصة الدول الأفريقية جنوب الصحراء هى أكثر الدول تضرراً وأدى ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية إلى زيادة مستمرة لأسعار المواد الغذائية في كثير من الدول الأفريقية, مثلاً سعر الأرز في سيراليون إحدى الدول الأقل تطوراً في العالم قد ارتفع بنسبة ٣٠٠% أما في كوت ديفوار والسنغال والكامرون فازداد سعره بأكثر من الضعف وفي

الصومال ارتفعت أسعار الأرز والذرة الشامية بالضعف خلال شهرين أو ثلاثة أشهر كما أن أسعار عدد كبير من المواد الغذائية المستوردة تواصل الارتفاع حاليا. إن الارتفاع المستمر في أسعار المواد الغذائية يمثل بالنسبة للعائلات الفقيرة عبئا ثقيلاً لا تستطيع تحمله, الأمر الذي أثر سلبياً على الاستقرار الاجتماعي في هذه الدول, ووقعت مؤخراً في مصر مظاهرات احتجاجاً على ارتفاع أسعار المواد الغذائية مما جعل اقتصادها يتعرض لخسائر, ووقعت في كوت ديفوار وموريتانيا أحداث شغب ومظاهرات مماثلة ويرى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن الاضطرابات التي وقعت في الدول الأفريقية بسبب ارتفاع أسعار الحبوب تزداد حدة, وقال سرجان كريم الرئيس الحالي للجمعية العامة للأمم المتحدة إنه من الصعب تحقيق هدف الألفية المتمثل في تقليل عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ ويرى المحللون أن لارتفاع أسعار الحبوب في أفريقيا أسباب داخلية وخارجية إذ خلال السنوات الأخيرة وبسبب تغير المناخ في العالم حدث قحط في منطقة شرق أفريقيا والقحط المستمر جعل كمية إنتاج الذرة تنخفض, بينما حدثت في منطقة غرب أفريقيا فيضانات الأمر الذي جعل كمية إنتاج الحبوب فيها تنخفض بشدة وقال المدير العام لمنظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة فاو إن حجم احتياطيات الحبوب في العالم قد انخفض إلى أدنى مستوياته منذ عام ١٩٨٠, وتتخذ الدول الأفريقية الآن مختلف الإجراءات من أجل مواجهة الأزمة التي سببها ارتفاع الأسعار فمثلاً إن الحكومة السودانية زادت من دعمها المقدم للحبوب ورفعت حكومة الكاميرون رواتب الموظفين الحكوميين, كما أن المجتمع الدولي يبذل جهوده لحل هذه الأزمة, ودعا رئيس البنك الدولي مؤخراً الدول المتقدمة إلى التبرع فوراً بخمسمائة مليون دولار أمريكي للمساعدة على حل أزمة الحبوب, وأعرب مدير

عام الفاو عن الاستعداد لتقديم مساعدات فنية وسياسية وإنسانية للدول الأشد تضرراً, وأعلنت جمعية الصليب الأحمر وجمعية الهلال الدوليتان مؤخراً خطتهما لجمع أكثر من ٤٣ مليون دولار أمريكي لتقديمها إلى أكثر من مليونين من الفقراء الأفارقة لمساعدتهم على الإنتاج الزراعي.

الإعلان العالمي :

نلتزم بالقضاء على الجوع وتأمين الغذاء للجميع اليوم وغداً جاء هذا في الإعلان العالمي لمؤتمر الغذاء الذي عقد في العاصمة الايطالية روما , ومع أن هناك ما يقارب المليار جائع حول العالم حسب تقديرات البنك الدولي ووكالات المعونة ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) التي تشير إلى أن ارتفاع أسعار الغذاء قد يرفع عدد من يكابدون الجوع بواقع ١٠٠ مليون بالإضافة إلى ٨٥٠ مليوناً يعانون من الجوع بالفعل , ليست المشكلة بالارتفاع الحالي في أسعار القمح بل إن الخطر الأكبر الذي يمكن أن يواجهه العالم هو أنه قد لا يكون هناك قمح يعرض للبيع بالمال في الأسواق العالمية وذلك في الأعوام القليلة القادمة إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة لعلاج هذه المشكلة, هذا ما قاله المدير العام السنغالي لمنظمة للأغذية والزراعة الدولية (FAO) في مناشداته لقادة العالم للاجتماع لمناقشة الخطر القادم الذي يهدد البشرية وان تحويل نحو مئة مليون طن من الحبوب إلى وقود حيوي كان له أثره الخطير على أسعار الغذاء.

وتسهم التحولات المناخية والزيادات السكانية وارتفاع أسعار النفط والكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف في مضاعفة المشكلة ومن المعروف أنه قد تضاعفت أسعار السلع الغذائية الرئيسية وسجل الأرز والذرة والقمح مستويات قياسية وسجلت بعض الأسعار أعلى مستوياتها في ٣٠ عاماً بعد حساب عامل التضخم مما قاد

لاحتجاجات وأعمال شغب في بعض الدول النامية حيث ينفق السكان أكثر من نصف دخلهم على الغذاء.

وشهدت مداولات قمة الأمن الغذائي، التي عقدت في روما من٣ إلى ٢٠٠٨/٦/٥ وبمشاركة ١٨٣ بلداً ، مواجهات حول الاستراتيجيات التي يُفترض إتباعها للخروج من أزمة الغذاء في العالم، التي تهدد بليون شخص، غالبيتهم في القارة الأفريقية وطالب المشاركون في القمة من الدول الغنية المساهمة في إحداث ثورة خضراء في قطاع الزراعة في أفريقيا، ومن الدول النامية إنتاج المزيد لإطعام البليون الذين يواجهون الجوع وحثت الأمم المتحدة القمة الخاصة بأزمة الغذاء العالمية على المساعدة في وقف المجاعة التي تهدد نحو مليار نسمة بخفض الرسوم التجارية ورفع الحظر على الصادرات ودعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى إجراء بحوث مُستفيضة لدراسة تأثير إنتاج الوقود الحيوي في انخفاض نسب الإنتاج الغذائي وارتفاع أسعاره ،وقال الأمين العام لقادة العالم الذين يحتمل أن يختلفوا بشأن الربط بين إنتاج الوقود الحيوي وأسعار الغذاء المرتفعة ليس هناك ما هو أكثر إذلالاً من الجوع وبصفة خاصة حين يكون من صنع يد البشر كما حذر من أن استمرار ارتفاع أسعار الغذاء سيؤدي إلى أزمات أخرى متتالية تنجم عنها تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحتى الأمن السياسي في العالم وتركّز الاهتمام في القمة على انعكاسات الجفاف وندرة الأمطار، على المحاصيل الزراعية الغذائية، وكذلك انتقال دول كثيرة من الإنتاج الغذائي إلى المحاصيل الضرورية لإنتاج الوقود الحيوي.

لكن الآراء تباينت هناك ، إذ دافع الرئيس البرازيلي ايجناسيو لولا دا سيلفا عن الإنتاج الزراعي المستخدم في إنتاج الوقود الأخضر، معتبراً أنه لم يؤثر في ارتفاع أسعار المواد الغذائية ويرى أنه إحدى الوسائل لمقاومة ظاهرة الاحتباس الحراري

وتوجهت الولايات المتحدة نحو ربع إنتاجها من الذرة لإنتاج الايثانول بحلول عام ٢٠٢٢ ويعتزم الاتحاد الأوروبي توفير عشرة في المائة من وقود السيارات من الطاقة الحيوية بحلول عام ٢٠٢٠ .

وقبل القمة قال وزير الزراعة الأمريكي اد شيفر أن الوقود الحيوي يسبب فقط حوالي ثلاثة بالمائة من ارتفاع أسعار الغذاء عالميا وتقول منظمة أوكسفام الخيرية أن النسبة تقترب من ٣٠ في المائة.

ردود الفعل العالمية

وتزامنا مع القمة, حذرت منظمات عالمية من أن ارتفاع أسعار الغذاء وقالت إنه قد يثير كارثة عالمية .

وقالت منظمة أكشن إيد لمكافحة الفقر ومقرها جوهانسبرج إن أزمة الغذاء الراهنة تصل إلى حد انتهاك جماعي لحقوق الإنسان وقد تثير كارثة عالمية إذ أن العديد من أفقر دول العالم خاصة التي اضطرت للاعتماد على الواردات تجد صعوبة في إطعام شعوبها.

وبدورها حذرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أن تزايد الفقر الناتج عن ارتفاع الأسعار سيصعد الصراعات في مناطق الحروب وقال المدير العام السنغالي لمنظمة للأغذية والزراعة الدولية FAO التي تستضيف القمة أن الدول الغنية تنفق مليارات الدولارات على الدعم الزراعي واستهلاك زائد للغذاء أو إهدار له وعلى الأسلحة ,وأن تكلفة الاستهلاك الزائد ممن يعانون من السمنة في العالم ٢٠ مليار دولار سنوياً وينبغي أن يضاف إليها تكلفة غير مباشرة ١٠٠ مليار دولار بسبب الوفيات المبكرة والأمراض المتصلة بها, وقدر أن الفاتورة العالمية للتغلب على أزمة الغذاء تقدر بما بين ١٥ و٢٠ مليار دولار سنوياً وأن إمدادات الغذاء ينبغي أن ترتفع بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ لتلبية الطلب المتزايد .

ووجّهت دعوات إلى عدم تأجيل الحلول، خصوصاً من رئيس البنك الدولي روبرت زوليك الذي دعا إلى «تخفيف القيود الضريبية المفروضة على تجارة المواد الغذائية.

وقال وزير الزراعة النيجيري إن أزمة الغذاء العالمية هي نوبة صحيان لأفريقيا لبدء ثورة خضراء تأخرت طويلاً وكل ثانية يموت طفل من الجوع الآن هو وقت التحرك كفانا رطانة وإلى مزيد من العمل وجاء في مسودة إعلان قمة روما نلتزم بالقضاء على الجوع وتأمين الغذاء للجميع اليوم وغداً.

الإجراءات المطلوبة :

وقالت منظمة العفو الدولية في بيان لها إن أزمة الغذاء الراهنة تقتضي اتخاذ إجراءات منسقة من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال زيادة التعاون الدولي الفعال ضمن إطار القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان كما أن الالتزام بتضامن الأمم يتطلب من جميع الدول القادرة أن تقدم مساعدات إلى الدول الطالبة لتلك المساعدات، والتي من دونها لا تستطيع أن تفي بالحد الأدنى من التزاماتها الأساسية ، لضمان عدم تعرض السكان للمجاعة كما يتعين على الدول ضمان ألا تؤدي سياساتها إلى تعريض الحق في الغذاء في بلدان أخرى للخطر وعلى المستوى الوطني، ينبغي أن تتقيد الدول بالتزامها المباشر بضمان توفير الغذاء الكافي والحصول عليه لمكافحة الجوع، وبإعطاء الأولوية للمستضعفين، وطلب المساعدات الدولية حيثما يكون ذلك ضرورياً، لضمان عدم التعرض للمجاعة.

ووجهت الدول الأفريقية ٤٢ دولة والمشاركة في اجتماع الغذاء رسالة إلي الدول الكبرى لوقف سياسات استخدام أغذية كالذرة وزيت النخيل والسكر لإنتاج الوقود الحيوي الأمر الذي تسبب في ارتفاع أسعار السلع الغذائية مما يدفع الملايين من الناس إلي مزيد من الجوع والفقر, بعد أن لوحظ أن الدول المنتجة للوقود

الحيوي تحول المكونات الغذائية المهمة من أفواه البشر إلي خزانات الوقود وتتنافس علي الأراضي التي يتعين استغلالها لتوفير الغذاء, وترتكب جريمة في حق الإنسانية حيث تنتهج الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي سياسات تروج لاستخدام الوقود الحيوي بديل لتقليل الاعتماد علي النفط، وتعد البرازيل من أبرز الدول المنتجة لهذا النوع من الوقود وتشير أرقام وكالة الطاقة الدولية إلى أن ما يقدر بـــ١% من الأراضي المزروعة في العالم تستغل في إنتاج وقود حيوي، وأن الرقم سيصل لما يتراوح بين ٢,٥ و٣,٨% بحلول ٢٠٣٠ بسبب الحوافز التي ستقدم للتشجيع علي زراعة المحاصيل المنتجة لهذا الوقود .

***